القسم الأول

قضايا الجامعة

الفصل الأول

مهمة الجامعة

١٤. النص المرجعي الوحيد الذي يحدد وظيفة الجامعة ودورها تمثله المادة الأولى من القانون ٦٧/٧٥: "الجامعة اللبنانية مؤسسة عامة تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي بمختلف فروعه ودرجاته، ويكون فيها مراكز للأبحاث العلمية والأدبية العالية، متوخية في كل ذلك تأصيل القيم الإنسانية في نفوس المواطنين". والعناصر التي يتضمنها هذا النص أمور جوهرية من دون شك. فهي، من جهة، تتسق والدور الذي يلعبه التعليم العالي عامة (تعليم عال، بحث، تأصيل القيم الإنسانية)، ومن جهة ثانية تميز الجامعة اللبنانية عن سائر مؤسسات التعليم العالي في لبنان: تعليم عال رسمي، أي وطني، بمعنى أنها ليست تابعة لجماعة بعينها في لبنان، ولا تتقاسمها الجماعات، وليست موجهة إلى فئة دون أخرى من السكان.

١٥. هذا النص ضروري ولكنه موجز وغير كاف، ما يجعله قابلا للتأويل وتوليد تفسيرات متنوعة، وقاصرا عن تغطية أدوار أخرى للجامعة. الطابع الأساسي لهذا النص قانوني، فالجامعة اللبنانية هي "مؤسسة عامة" وتقوم بمهام "التعليم الرسمي". فهي إذن موجهة إلى الجميع، من دون تمييز، ويفترض أن توفر مساواة في فرص الالتحاق بها، ومساواة في نوعية ما تقدمه. هذه الاستتباعات لم يجهر بها النص، ربما لأنه يعود إلى فترة (نهاية الستينيات) لم تكن فيها الجامعة موزعة في فروع، ولا كانت الكليات في العاصمة مشتتة تعمل كل منها بحسب ما يرتئيه البعض. كذلك فإن اشتمال الجامعة على مراكز أبحاث لا يكفي لتحديد دورها في مضمار تطوير المعارف عن طريق البحث العلمي. ذلك أن إنشاء مراكز للبحث قد يخدم هذا

الدور وقد لا يخدمه، وغياب الجهر بالدور واعتماده كمعيار ضابط لمختلف أنشطة الجامعة وعناصرها يجعل عملها خاضعا لمعايير أخرى. وهذا ما قد يفسر عدم نشوء مراكز أبحاث فيها منذ صدور القانون (١٩٦٧) وحتى سنوات قليلة خلت. ويفسر أن ما أنشئ منها مؤخرا (في كلية التربية) أو أعيد العمل به (معهد العلوم الاجتماعية) ما زال أسير القيود القانونية والمالية والمبادرات الفردية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما إذا كانت الجامعة تريد أن تتخذ لنفسها دورا في هذا المضمار أم لا، وما إذا كان من المقبول أن تغض النظر عنه في زمن يعتبر البحث العلمي فيه أحد ركني أي جامعة (التعليم والبحث)؟ أما تأصيل القيم الإنسانية، العنوان المناسب لدورها في نشر التعليم، فيحتاج إلى إضافات تساهم في توضيحه إيجابا (كقيم الحرية والمساواة والمواطنية والمصلحة العامة والحوار والعدل والسلام والتقدم، إلخ.) أو سلبا (باعتباره نقيض الطائفية مثلا).

١٦. **إن دور الجامعة اللبنانية يفترض أن يفصل تبعا لما يميزها، كجامعة، عن التعليم ما قبل العالي، وما يميزها كجامعة لبنانية، عن سائر مؤسسات التعليم العالي في لبنان، ذات مسؤولية تجاه المجتمع اللبناني في حاضره ومستقبله.** وفي سياق كهذا تطرح على الجامعة مجموعتان من الأسئلة يفترض أن تحسم في الإجابة عنهما خياراتها. في المجموعة الأولى تطرح أسئلة من النوع التالي: ما دور الجامعة في نشر المعارف المتخصصة وما النطاق الذي يمكنها أن تغطيه؟ وفي أي نسق تنشر المعارف: في نسق خاص بكل اختصاص ينعزل الواحد منها عن الآخر أو في نسق تتصل فيه المعارف ببعضها البعض؟ وفي أي إطار تدرج: في إطار تقني صرف أم في إطار اجتماعي وانساني؟ تبعا للمتطلبات الآنية لسوق العمل أم تبعا لمنطق تطوير الطاقات البشرية القادرة على التكيف باستمرار؟ باعتبار أن المعرفة المتخصصة "تنقل" فقط، أم باعتبار أنها تخضع للعقل وقابلة "للنقد" الدائم؟

باعتبار أنها مادة للاستهلاك أم باعتبار أنها مادة للإنتاج والتطوير؟ ما دورها في خدمة المجتمع، وفي التعليم المستمر؟ إلخ. المجموعة الثانية من الأسئلة تفرضها صفتها "العامة" (الحكومية): ما دورها في توفير الفرص الدراسية الجامعية للجميع، وفي تأمين التكافؤ في هذه الفرص، التكافؤ الاجتماعي والتكافؤ بين الجنسين وبين المناطق ... إلخ فضلا عن التكافؤ في النوعية؟ وإلى أي درجة هي معنية أكثر من غيرها بتوفير فرص الحركية الاجتماعية؟ وبتوفير فرص الاختلاط والتفاعل بين الطلاب والأساتذة الآتين من مواقع واتجاهات مختلفة؟ هل تنقسم تبعا للتعدد على غرار الجامعات الخاصة أم تستدخل التعدد في نسق تفاعلي للاندماج الاجتماعي؟ هل تخضع لمنطق الثقافات الفرعية وقيمها أم لمنطق الثقافة الوطنية وتتغذى من القيم والمعارف الانسانية الجامعة؟ هل تجعل نفسها قطبا لمجمل التعليم العالي أم تخضع لمنطق تقسيم العمل بينها وبينه؟ وكيف تكون قطبا ينشد الجودة وعنصرا من عناصر نظام متكامل يسمح بالحركة الأكاديمية؟ إلخ. إن مهام الجامعة هي أجوبة معلنة عن أسئلة كهذه، بصورة أو بأخرى. والأجوبة هي خيارات مقنعة، ليس لأن الجامعة لا تستطيع جمع المتناقضات، بل لأنه ليس من المنطقي أن تتنكب مهام لا قدرة لها على تنفيذها وإلا فقد الكلام مصداقيته، وفقدان المصداقية له قابلية عالية للتوسع. ثم إن كل خيار له مستلزماته، وله انعكاسات على التنظيم الإداري والإنفاق والإجراءات وشروط العمل وما إلى ذلك. والمجتمع اللبناني يحمل اليوم عبء الحرب الثقيل، مما يفرض إيجاد المخارج للعبور من الماضي ونزاعاته وما أحدثه من تفكك داخل الجامعة، نحو مستقبل واعد.

١٧. **عمليا أنجزت الجامعة اللبنانية مهام عدة رائدة في تاريخها، كان لها أثر لا جدال فيه على المجتمع اللبناني وتكوين الدولة اللبنانية.** وأولى هذه المهام وأكثرها استمرارية تكوين الأساتذة الثانويين. وقد ضخت الجامعة، لا

سيما كلية التربية (دار المعلمين العليا ثم معهد المعلمين العالي سابقا) أجيالا من الأساتذة الأكفاء الذين قام على أكتافهم تطوير التعليم الثانوي، والذين بفضلهم حققت المدارس الثانوية الرسمية نقلات نوعية، جعلتها تنافس في كثير من المواقع الثانويات الخاصة العريقة، وتستقبل طلابا من مختلف الفئات والمشارب. وثاني هذه المهام كان تكوين الأطر الوسطى، وقد ترافق ذلك مع النزعة الشهابية إلى توسيع جهاز الدولة، وساهمت في تلبية هذا الطلب كلية الحقوق بالدرجة الأولى، ومعهد العلوم الاجتماعية. وحتى العام ١٩٧٥ كانت كلية العلوم التي ضمت نخبة من الأساتذة الأكفاء، مركزا لا يضارع في الإعداد العلمي، واستطاع عدد من خريجيها أن ينافسوا بجدارة زملاء لهم في جامعات الدول المتقدمة. وسمح الاختلاط في كلياتها، ولا سيما التفرغ في كلية التربية، بتكوين تيارات فكرية وثقافية رائدة في محيطها اللبناني والعربي. ولعب طلاب الجامعة اللبنانية عموما، من هذه الزاوية، دورا قياديا في النشاط السياسي في لبنان، وفي طرح مشكلاته على الرأي العام وتحريكه. وكانت الجامعة اللبنانية بالإجمال مصعدا للحركية الاجتماعية، واستفاد منها أبناء الفئات الدنيا وسكان الأرياف، وكانت تجسيدا "للمدينة" حيث الاختلاط والتفاعل والاندماج الاجتماعي وتوليد النزعات الجديدة والكفاءات العليا.

١٨. **بعد العام ١٩٧٥، وجدت الجامعة نفسها تقوم بمهام تصب في التفكك الاجتماعي وفي رداءة المخرجات.** من المفارقات أن الجامعة توسعت في ظروف الحرب المعيقة للجودة وللسلطة الأكاديمية، وذلك عن طريق التفريع وفتح شهادات عليا واختصاصات جديدة. وقد تم ذلك في فترة انهارت فيها سلطة الدولة وقامت سلطة الميليشيات، وتراجع التعليم الرسمي وانخفضت الموارد المالية وحلت أحزاب الطوائف محل اتحاد الطلاب وازدهرت الجامعات الخاصة. وبطبيعة الحال، فإن غذاء الجامعة من هذا المحيط

الجيوسياسي وتلك الموارد التربوية، أحدث تغيرا في مهامها: فمهام التفاعل والاندماج الاجتماعي وتوليد النزعات الجديدة تبخرت، ومهام تكوين النخب الفكرية والسياسية لم يبق منها إلا ما يتفق مع سياق الحرب، أما مهام تكوين الأطر الوسطى، وتكوين الأساتذة الثانويين فقد خضعت لشروط التدهور في نوعية الإعداد، وأصبحت مشدودة نحو الماضي بدل التطور نحو المستقبل. وما خرجته الجامعة اللبنانية، من أساتذة ثانويين وموظفين صب في التراجع الذي شهده التعليم الرسمي الثانوي والدوائر الحكومية بالمقارنة مع المرحلة السابقة. وصارت كأنها تلبي حاجات مجتمع متفكك، بدل أن تكون رافعة لتجاوز أحواله نحو التقدم والاندماج الاجتماعي. ونشأت عن كل هذه الوضعية تساؤلات عن علاقات الجامعة بسوق العمل، لا سيما وأن بعض القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي تصطفي خريجي بعض الجامعات الخاصة ويستبعد خريجي اللبنانية. المهم أن ما نص عليه قانون ٩٧/٧٥ في مادته الأولى لم يبق منه إلا شكله (مؤسسة عامة، تعليم عال رسمي) وسقطت استتباعاته تحت ضغط الواقع التقسيمي المتردي في البلاد [١٣] .

١٩. لا شك أن هناك انجازات تحققت في مرحلة ما بعد ١٩٧٥، كما أن مرحلة ما قبل ١٩٧٥ لم تخل من المشكلات المتواصلة، مما يفرض إعادة تعريف لمهام الجامعة وأولوياتها وإتخاذها دليلا للعمل في مختلف شؤونها.

ذلك أن انجازات مرحلة ما قبل ١٩٧٥ حصلت تحت ضغط هيئاتها الطلابية والتعليمية وتحت ضغط الرأي العام أكثر مما نجمت عن وضوح في مهامها أو عن خطط مقررة لتطويرها. وأما انجازات المرحلة الثانية فأبرزها إنشاء الكليات التطبيقية (الطب، الهندسة، الزراعة، الصحة) التي تمكنت بعض وحداتها من إثبات وجودها بفضل مقاومة بذلها القائمون عليها تجاه المحيط، ما يثبت وجود الطاقات اللازمة في الجامعة لإعادة بنائها. المهم أن التراكمات التي حصلت طوال تاريخ الجامعة تجعل ملحا أمر إعادة تحديد مهامها

بصورة واضحة ومتفق عليها لتكون دليلا تصدر على ضوئه التنظيمات وتتخذ الإجراءات، وتزيل الشعور القوي عند أهل الجامعة بغياب الأهداف عنها [١٤]. كما تفرض هذه التراكمات تحديد الأولويات، لجهة الخروج من الحال التي عاشتها في المرحلة الثانية، ليس نحو الحال التي عاشتها في المرحلة الأولى، بل نحو الحال التي يفرضها بناء الدولة اللبنانية، ويفرضها القرن الحادي والعشرون.

[أنظر التوصيات والاقتراحات: القسم الثاني، ص ١٤١]